

Distr.: General
12 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 11 أيار/مايو 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تثبت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كل يوم أنها لا تولي أي اعتبار على الإطلاق لحياة أي فلسطيني أخضعته لسيطرتها، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً. وفي كل يوم يسمح فيه العالم لهذا النوع من الإفلات من العقاب بأن يسود دون عواقب، تزداد هذه الدولة الاستعمارية القائمة بالاحتلال على أساس الفصل العنصري جرأة على مواصلة جرائمها وقسوتها دون تردد أو خوف مما قد يكلفها ذلك.

واليوم، ارتكب هذا الاحتلال الإجرامي جريمة أخرى ضد الشعب الفلسطيني. فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ببرودة دم الصحفية الفلسطينية المحنكة، شيرين أبو عاقلة، البالغة من العمر 51 عاماً، في جنين في فلسطين المحتلة.

وأصيب شيرين في رأسها بالذخيرة الحية حين وصلت مع فريقها التابع لقناة الجزيرة الإخبارية إلى مخيم جنين للاجئين لتغطية غارة شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على المخيم. وقد كانت ترتدي سترة الصحافة الخاصة بها وخوذتها، ومع ذلك، أطلقت عليها النار فقتلت برصاصة أصابت رأسها عن طريق أذنها، التي لم تكن الخوذة تحميها، إذ كانت تلك طلقة محكمة من قناصة إسرائيلي مدربين أذن لهم بقتل الفلسطينيين وبإصابتهم بعاهات وتلقوا أوامر بذلك. وأصيب أيضاً صحفي آخر، وهو علي السمودي، الذي سببت له طلقة بندقية جرحاً في ظهره. وأدلى الصحفيون الذين كانوا يرافقون شيرين بشهادات مفادها أن قوات الاحتلال الإسرائيلية اقتربت منهم وأطلقت النار عليهم. ونحن ندعو إلى إجراء تحقيق دولي كامل ومستقل في هذه الجريمة المروعة.

فقد قتلت شيرين وهي تقف جنباً إلى جنب مع زملائها، الذين أصيبوا بالصدمة جراء فقدان رفيقته المحبوبة، التي سقطت ضحية أخرى لسفالة إسرائيل، وضحية لجنود حرضتهم حكومة إسرائيل وجيشها على



إطلاق النار بنّية القتل، وهما حكومة وجيش دأبا طوال عدة عقود وصم الفلسطينيين بأنهم "إرهابيون" في إطار حملة صارخة هدفها تبرير اعتداءات إسرائيل على شعبنا ومحو كل وجود له في وطنه.

والحقيقة أن هذا التشهير امتد إلى كل الفلسطينيين، رجالا ونساء وأطفالا، وشمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، الذين تم وصمهم واستهدافهم في محاولة لإسكات أصواتهم ودفاعهم عن شعبنا. ونحن نرى ذلك في تجريم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بوصفها "منظمات إرهابية"، وفي الرد الذي قدمه اليوم، من بين آخرين، المتحدث الرسمي باسم قوات الاحتلال الإسرائيلية ران كوخاف، الذي قال بوقاحة في إشارة إلى مقتل شيرين: "إنهم مسلحون بالكاميرات، إذا سمحت لي بالقول"، فجزم بالفعل الصحفيين أيضا.

إننا نرفض مثل هذه الأوصاف والالتهامات الفظة التي لا أساس لها من الصحة، ونعرب عن تقديرنا وإجلالنا لمسيرة شيرين في حياتها وعملها. فقد كانت صوتا شجاعا لشعبها ورمزا وطنيا للحقيقة والمثابرة في مواجهة الاحتلال القاسي والظلم اللذين عانى منهما الشعب الفلسطيني مدةً مفرطة في الطول. أما اليوم، فإن عائلتها وأصدقائها وزملاءها ودولة فلسطين برمتها في حداد عليها لمأساة فقدانها وإسكات صوتها الشجاع. وكما قالت بعباراتها الخاصة: "فقد اخترت الصحافة كي أكون قريبة من الإنسان. ليس سهلا ربما أن أغير الواقع. لكنني على الأقل كنت قادرة على إيصال أصوات الفلسطينيين إلى العالم".

وقد ولدت شيرين أبو عاقلة عام 1971 في القدس في أسرة فلسطينية مسيحية لها جذور في بيت لحم. وتلقت تعليمها في مدرسة راهبات الوردية الثانوية في حي بيت حنينا في القدس الشرقية. ثم التحقت بالجامعة في الأردن، فدرست الهندسة المعمارية، لكن حبها الأكيد لأرض وطنها وشعبها جعلها تقرر الحصول على شهادة في الصحافة لتروي حكايتها. وبعد العمل الذي قامت به في مرحلة مبكرة من مسيرتها المهنية، انضمت إلى قناة الجزيرة في عام 1997 لتظل مراسلة لها في فلسطين إلى حين وفاتها المفاجئة اليوم، إذ انتهت حياتها وأحلامها بصورة غير متوقعة حين تعرضت للاغتيال أثناء أداء واجبها.

إن اغتيال شيرين على يد إسرائيل جزء من حربها الطويلة الأمد والموثقة جيدا، التي يطبعها الاستقراز والترهيب والعنف ضد الصحفيين الفلسطينيين، والقيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير والتنقل وإمكانية الاتصال بالصحافة، في انتهاك خطير للقوانين والأعراف الدولية المتعلقة بحريات الصحافة وحمايتها. كما إن شيرين تعد ضحية أخرى من ضحايا تقاعس المجتمع الدولي أمام سلسلة جرائم الحرب والإرهاب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

فقبل ما لا يزيد عن أسبوعين، قدم كل من الاتحاد الدولي للصحفيين، ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، والمركز الدولي للعدالة للفلسطينيين مذكرة رسمية إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن استهداف إسرائيل المنهج للصحفيين في فلسطين، واستهدافها وتدميرها لمكاتب إعلامية، لا سيما في قطاع غزة، على نحو ما شهدنا من العدوان العسكري الإسرائيلي في أيار/مايو 2021. وحسبما أفاد الاتحاد الدولي للصحفيين، فقد قتل ما لا يقل عن 46 صحفيا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ عام 2000. ومع ذلك، فلا وجود لأي مساءلة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الجرائم التي ارتكبتها اليوم وعلى جميع جرائم الحرب الأخرى التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. ونحن نناشد المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، أن يتصرف فوراً لوضع حد لهذه الحلقة المفرغة من الإفلات من العقاب واللاإنسانية، ولضمان العدالة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، يؤسفني أيضاً أن أبلغكم بأن السلطة القائمة بالاحتلال أنهت اليوم حياة فلسطينية شابة أخرى. فقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على ثائر اليازوري البالغ من العمر 18 عاماً فأردته قتيلاً. وأصيب ثائر في صدره برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية التي داهمت مدينة البيرة بالقرب من رام الله. وإن عائلته المكلومة في حداد على فقدان ابنها الحبيب، وقد انضمت إلى الآلاف المؤلفة من العائلات الفلسطينية التي أصابها الصدمات جراء هذا الاحتلال الوحشي وغير القانوني والاستعماري القائم على الفصل العنصري، وهي تطالب بالعدالة.

لذا فإننا ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماته وضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقاً للقوانين الدولية الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان وعملاً بقراراته ذاتها، ونكرر نداءاتنا إلى المجتمع الدولي بأن يسعى على وجه السرعة إلى مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى جانب قواتها العسكرية وميليشياتها الاستيطانية، عن جميع الجرائم التي ارتكبتها ضد شعبنا.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 753 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 9 أيار/مايو 2022 (A/ES-10/900-S/2022/377)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم